

Distr.  
GENERAL

A/50/491  
19 October 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ٨٤ من جدول الأعمال

### وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة  
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر: السيد سفين آس (النرويج)

#### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٨ - ١	أولا - مقدمة
٢	٣ - ١	ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه
		باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة
٢	٨ - ٤	
٣	١٠ - ٩	ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٩٥
		ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٤	١٤ - ١١	
٦	١٨ - ١٥	رابعا - ملاحظات ختامية

## أولا - مقدمة

ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ - أنشئ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥٦ (د-٢٥) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، لدراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية الى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل الى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمة المالية للوكالة.

٢ - ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وجميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل<sup>(١)</sup>، واعتمدت قرارات أثنت فيها على جهود الفريق العامل وطلبت إليه أن يواصلها لسنة أخرى<sup>(٢)</sup>.

٣ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي: تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ورئيس الفريق هو السيد حسين سليم، من تركيا.

باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة التاسعة

والأربعين للجمعية العامة

٤ - نظرت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين في تقرير الفريق العامل عن أنشطته في عام ١٩٩٤ (A/49/570)، وذلك في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". وقررت الجمعية في جلستها العامة ٣ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إدراج هذا البند في جدول أعمالها وإحالتها الى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي نظرت فيه في جلساتها ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٨ المعقودة في ١ و ٢ و ٣ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٥ - وفي الجلسة ٢٧ للجنة، المعقودة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عرض ممثل هولندا مشروع قرار بعنوان "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (A/C.4/49/L.14) مقدم من اسبانيا، استراليا، ألمانيا، اندونيسيا، أيرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، تركيا، الدانمرك، السويد، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كندا، لكسمبرغ، ماليزيا، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٦ - وبموجب أحكام مشروع القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) تشني على الفريق العامل لما يبذله من جهود للمساعدة في ضمان الأمن المالي للوكالة؛

(ب) تحيط علما مع الموافقة بتقرير الفريق العامل؛

(ج) تطلب الى الفريق العامل أن يواصل جهوده، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام للأونروا، لتمويل الوكالة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة؛

(د) تطلب الى الأمين العام أن يوفر للفريق العامل الخدمات والمساعدات اللازمة للاضطلاع بأعماله.

٧ - واعتمدت اللجنة، في الجلسة ذاتها، مشروع القرار بدون تصويت.

٨ - ونظرت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٨٣ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في مشروع القرار المتعلق بالفريق العامل، الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، مع مشاريع قرارات أخرى قدمت في إطار هذا البند. وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت الجمعية مشروع القرار بدون تصويت بوصفه القرار ٣٥/٤٩ باء.

#### ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٩٥

٩ - تابع أعضاء الفريق العامل بقلق طوال السنة الصعوبات التي عانت منها الوكالة، وبالخصوص الحالة المالية الخطيرة التي ظلت تواجهها. وعقد الفريق العامل اجتماعين في ١٤ أيلول/سبتمبر و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ للنظر في تطورات الحالة المالية للوكالة في الآونة الأخيرة وإعداد تقرير إلى الجمعية العامة. واعتمد الفريق العامل تقريره في جلسته المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

١٠ - وفي الجلسة ١١٣ المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استمع الفريق العامل إلى المراقب المالي للأونروا الذي قدم تقريرا مستكملا عن الحالة المالية للوكالة. وفي الجلسة ١١٤، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أجرى الفريق العامل مزيدا من النظر في تقرير المراقب المالي (انظر الفرع ثالثا أدناه).

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل  
اللاجئين في الشرق الأدنى

١١ - بنهاية عام ١٩٩٤، كانت نفقات الأونروا في تلك السنة قد بلغت ٢٦٥,٨ مليون دولار على البرامج العادية للوكالة، في حين بلغت الإيرادات ٢٩٨,٢ مليون دولار، مما ترتب عليه فائض في الحسابات قدره ٣٢,٤ مليون دولار. بيد أن هذا الفائض شمل تبرعات متأخرة قدرها ٣٨,٤ مليون دولار وردت وسجلت في عام ١٩٩٤ لكنها كانت مدفوعة لبرنامج الوكالة العادي لعام ١٩٩٣. وإذا أدرج هذا المبلغ في حسابات ١٩٩٤، فإن نتيجة ذلك تكون عجزا قدره ٦ ملايين دولار في النفقات على أساس احتساب الإيرادات الفعلية في تلك السنة. وقد خفص هذا النقص رأس مال الوكالة المتداول من ٢٢,٦ مليون دولار في بداية ١٩٩٤ إلى ١٦,٦ مليون دولار في نهاية السنة ذاتها. وإلى جانب الأنشطة الممولة من الميزانية العادية للأونروا، واصلت الوكالة في عام ١٩٩٤ تشغيل صندوق خاص لتمويل أنشطة طارئة في لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة يعرف بتسمية "التدابير الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة". وكانت النفقات الكلية عن هذه الأنشطة في عام ١٩٩٤ بمبلغ ١٣,٤ مليون دولار مقابل إيرادات كلية بمبلغ ٧,٩ ملايين دولار، مما ترتب عليه عجز قدره ٥,٥ ملايين دولار تعين تمويله من رأس المال المتداول. وشغلت الوكالة أيضا في عام ١٩٩٤ ثلاثة صناديق لمشاريع "خارجة عن الميزانية": برنامج المساعدة الموسع؛ وصندوق مستشفى غزة الأوروبي؛ وبرنامج تنفيذ السلم. إن برنامج المساعدة الموسع، الذي أنشئ في ١٩٨٨ بهدف تحسين أحوال المعيشة والهيكل الأساسية في منطقة عمليات الوكالة مع التشديد بوجه خاص على الضفة الغربية وقطاع غزة، غير متكرر أساسا بحكم طبيعته، وقد أصبح زائدا حين أنشئ برنامج تنفيذ السلم في ١٩٩٣. وقد شرعت الوكالة في إنهاء برنامج المساعدة الموسع على مراحل لدى إكمال المشاريع. أما مشروع تنفيذ السلم، الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، فهو يهدف إلى أن يبرهن للاجئين في مختلف أنحاء المنطقة عن الفوائد الملموسة لعملية السلم من خلال مشاريع لتطوير الهياكل الأساسية وتحسين أحوال المعيشة وتوليد العمالة. وقد بلغ تمويل المشاريع الجاري تنفيذها في إطار المرحلة الأولى من المشروع التي انتهت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ما مجموعه ٨٥,٧ مليون دولار. وكان بناء مستشفى غزة الأوروبي يمول بنسبة كبيرة بواسطة مساهمة مقدمة من الاتحاد الأوروبي.

١٢ - ونظرا لكون الوكالة بدأت عام ١٩٩٥ بعجز قدره ٦ ملايين دولار، فقد كانت التوقعات المالية بالنسبة للسنة غير مواتية. ولم يكن النمو في التبرعات مواكبا لزيادة عدد المستفيدين من خدمات الأونروا، والزيادات في التكلفة التي لم يكن هناك مناص منها بسبب التضخم. وقد تطلبت احتياجات الطوارئ غير المتوقعة التي ظهرت في منطقة العمليات أموالا إضافية. ومن أجل خفض النفقات، اعتمدت الأونروا عددا من تدابير التقشف في أوائل ١٩٩٣ وواصلت العمل بها في ١٩٩٤ و ١٩٩٥، مما ترتب عليه أثر سلبي بالنسبة لجودة خدمات الوكالة. وبدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ العمل بتدابير إضافية لتوفير التكاليف. وبحلول الربع الأخير من عام ١٩٩٥، كان العجز التقديري للوكالة يبلغ ٤ ملايين دولار. وقد كان هذا العجز سيبلغ ١٦ مليون دولار لو شمل الاحتياطي البالغ ١٢ مليون دولار للزيادات في مرتبات ٢١ ٠٠٠ موظف في المنطقة،

التي تم تجميدها نتيجة للعجز. بيد أن التجميد المتواصل للمرتبات، إذ يضع موظفي الأونروا في المنطقة في حالة غير متكافئة مع حالة العاملين في مناصب مقابلة في الإدارات العامة للبلدان المضيضة للاجئين، إجراء غير مستدام على المدى الطويل.

١٣ - وفي الاجتماعات المعقودة مع المانحين الرئيسيين وغيرهم من الممثلين الحكوميين المعنيين في السنة الماضية، وجه المفوض العام للأونروا مرة أخرى نداء للمساعدة في إيجاد سبل للتخفيف من مشكلة العجز الهيكلي في ميزانية الوكالة. وتمثلت إحدى المبادرات ذات الأهمية الاستثنائية خلال هذه السنة في الاجتماع الذي عقد في عمان في شهر آذار/مارس وحضره ممثلون للمانحين الرئيسيين والحكومات المضيضة واللجنة الاستشارية للوكالة والسلطة الفلسطينية. وقد أعرب المشاركون في الاجتماع عن القلق إزاء الحالة المالية للوكالة.

١٤ - حدثت في العام الماضي أيضا تطورات سياسية مشهودة في المنطقة التي تعمل فيها الأونروا، وقد توجت هذه التطورات بتوقيع الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ اتفاقاً مؤقتاً ينص على المرحلة الثانية من إعادة الوزع الإسرائيلي وتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني على النحو المتنبأ به في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣. وتنطوي المرحلة المقبلة من عملية السلم، في جملة أمور، على مفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالمركز النهائي، بما في ذلك قضية اللاجئين. وعلى نحو ما أبرزه المفوض العام، فإن الأطراف في هذه العملية والمانحين الرئيسيين للوكالة طلبوا من الأونروا، فضلاً عن الإبقاء على خدماتها القائمة في جميع أنحاء منطقة عملياتها أثناء الفترة الانتقالية، أن تؤدي دوراً أكبر في المساعدة على تحقيق تحسينات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي اللذين اكتسبت الوكالة خبرة خاصة فيهما. وأيد المانحون عملية السلم الجارية بتخصيص قدر لم يسبق له مثيل من الموارد لمشاريع لفائدة الفلسطينيين، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في ميادين العمل الأخرى للوكالة. وقد كانت استجابة المانحين سخية بوجه خاص لكلا المرحلتين من برنامج تنفيذ السلم. ومن الأمور الهامة أن ميزانيات مشاريع برنامج تنفيذ السلم تشمل تكاليف دعم البرنامج، مما خفف بعض العبء المفروض على موارد الوكالة وهيكلها الأساسية في الاضطلاع بمشاريع طموحة في مجالات الصحة البيئية، وتوليد الدخل، وإعادة تأهيل المأوى، وبناء المدارس والمراكز الصحية وغير ذلك من المرافق. ومع ذلك، فإن بعض المهام الإضافية التي طلب إلى الوكالة أن تنجزها بمساعدة الشعب الفلسطيني في أثناء هذه الفترة سوف تترتب عليها بالضرورة آثار مالية. كذلك، فإن احتمال تصفية الأونروا على مراحل، الذي سيتأكد بقدر ما تتقدم العملية السياسية، قد أثار مسألة تعويضات إنهاء الخدمة التي سيتعين دفعها لموظفي الوكالة في المنطقة حين تشرع الأونروا في إنهاء عملياتها وفي تفويض مهامها لسلطات أخرى. وقد وافق المانحون على أن الوكالة ينبغي أن تشرع في إدراج اعتماد في ميزانيتها لهذه التعويضات. ومن التطورات الأخرى التي قد تترتب عليها آثار مالية بالنسبة للأونروا القرار الذي اتخذته الأمين العام وأيدته الجمعية العامة في القرار ٣٥/٤٩ ألف، بأن مقر الوكالة ينبغي أن ينتقل إلى داخل منطقة عملياتها ولا سيما قطاع غزة. وقد كررت الجهات المانحة للوكالة أن تكلفة نقل المقر لا ينبغي أن تمول، بأي صورة، من الميزانية العادية للوكالة أو من موارد مشاريعها المعتمدة. بيد أن التبرعات للصندوق الخاص الذي أنشأته الوكالة لتغطية تكاليف نقل المقر ما

زالت حتى الآن أدنى بكثير جدا من الميزانية اللازمة للنقل التي تم الاتفاق عليها بالتشاور فيما بين الأونروا والأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت الذي يقوم فيه بتنفيذ المراحل الأولى لعملية النقل بمجرد توافر الأموال، ناشد المفوض العام المانحين أن يتولوا تغطية هذا العجز.

#### رابعا - ملاحظات ختامية

١٥ - يساور الفريق العامل القلق لملاحظة أن الأونروا، مرة أخرى، لم تتمكن من إنجاز أنشطتها العادية إلا من خلال السحب من احتياطي رأس مالها المتداول في ١٩٩٤ وأنها تتوقع تسجيل عجز في ميزانيتها لعام ١٩٩٥ أيضا. ويساور الفريق العامل القلق بوجه خاص إزاء الأثر التراكمي السلبي المترتب على تدابير التقشف التي اضطرت الوكالة إلى اتخاذها ومواصلتها سنة بعد سنة بغية خفض أوجه العجز المزمّن في ميزانيتها.

١٦ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام للجهود التي يبذلها في جمع التبرعات، والتي تشمل جدولا متواصلًا من الزيارات المنتظمة إلى البلدان المانحة، فضلا عن عقد اجتماعات غير رسمية في عمان وفيينا مع المانحين الرئيسيين وغيرهم لشرح برامج الوكالة ومناقشة مشاكلها وتوقعاتها في سياق الحالة المتغيرة في الشرق الأدنى. وينضم الفريق العامل خاصة إلى الوكالة في الإعراب عن التقدير للمانحين، ولا سيما أولئك الذين رفعوا مستوى تبرعاتهم أو أعربوا عن الرغبة في التبرع لأول مرة. وهو يلاحظ بوجه خاص أن الجهود التي بذلها المفوض العام وموظفوه من أجل جمع الأموال لبرنامج تنفيذ السلام قد نجحت في اجتذاب الدعم المالي لبرامج الأونروا ومشاريعها من بعض المانحين بمستويات تفوق مستوى تبرعاتهم السابقة للوكالة. وينضم الفريق العامل إلى المفوض العام في الإعراب عن الأمل في أن يحذو آخرون حذو هؤلاء المانحين.

١٧ - ويشاطر الفريق العامل المفوض العام قلقه لكون الأنشطة التي تشكل جوهر الخدمات المقدمة من الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين، أي التعليم والرعاية الصحية والخدمات الفوئية والاجتماعية، تتعرض بصورة متزايدة للخطر بسبب العجز المزمّن في ميزانية الوكالة. ومما يشير قلقًا فائقًا أن الوكالة لم تتمكن من جمع الأموال اللازمة لإلغاء التخفيضات وغيرها من تدابير التقشف التي جرى اتخاذها لأول مرة قبل سنتين. وعلى نحو ما أبرزه المفوض العام، ففي حين تبذل جميع الجهود الممكنة لتبسيط وترشيد عمليات الوكالة بغية تفادي تقليص الخدمات المقدمة إلى اللاجئين، لا يمكن أن تتجاوز تدابير خفض التكاليف الحد الذي بلغته حتى الآن. وإذا تواصلت أوجه العجز في التمويل فلن يكون للوكالة بد من إجراء تخفيضات جوهرية في أنشطتها البرنامجية. ويتعين على الفريق العامل أن يشير مرة أخرى إلى أن الحالة التي ستنشأ، لو أدى عدم قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة للحفاظ على الخدمات العادية للوكالة إلى تقويض الفوائد الاقتصادية التي بشرت بها برامج مثل برنامج تنفيذ السلم، ستكون مؤسفة جدا.

١٩ - ولذلك، فإن الفريق العامل يحث جميع الحكومات بقوة على مراعاة الاعتبارات المذكورة أعلاه لدى تحديد مستوى تبرعاتها للأونروا لعام ١٩٩٦، كما يحث على ما يلي:

- (أ) أن تبدأ الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا في التبرع لها؛
- (ب) أن تقوم الحكومات التي لم تقدم حتى الآن إلا تبرعات ضئيلة نسبياً بزيادة تبرعاتها؛
- (ج) أن تواصل الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية للأونروا قيامها بذلك وأن تسعى جاهدة لزيادة تبرعاتها؛
- (د) أن تنظر الحكومات في تقديم تبرعات إضافية لدعم البرامج الجارية المتعلقة بحالات الطوارئ والبرامج الخاصة والمرحلة الحالية والمراحل المقبلة من برنامج تنفيذ السلام، وتكاليف تشغيل مستشفى غزة الأوروبي، والصندوق الخاص الذي أنشئ لتغطية تكاليف نقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات، دون أن يؤدي ذلك بأي حال من الأحوال إلى تخفيض أو تحويل الأموال عن تبرعاتها للبرامج العادية للوكالة؛
- (هـ) أن تنظر الحكومات في أمر تقديم تبرعات إضافية خاصة إلى مشاريع التشييد وذلك أيضاً على نحو لا يمس بتبرعاتها للبرامج العادية.

#### الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ٣٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8264؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والعشرون، المرفقات، البند ٣٨ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8476؛ والمرجع نفسه، الدورة السابعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8849؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والعشرون، المرفقات، البند ٤٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9231؛ والمرجع نفسه، الدورة التاسعة والعشرون، المرفقات، البند ٣٨ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9815؛ والمرجع نفسه، الدورة الثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقتان A/10268 و A/10334؛ والمرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/31/279؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/32/278؛ والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقة A/33/320؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/34/567؛ والوثائق A/35/526؛ A/36/615؛ A/37/591؛ A/38/558؛ A/39/575؛ A/40/736؛ A/41/702؛ A/42/633؛ A/43/702؛ A/44/641؛ A/45/645؛ A/46/622؛ A/47/576؛ A/48/554.

(٢) قرارات الجمعية العامة ٢٧٩١ (د - ٢٦) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٩٦٤ (د - ٢٧) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.

و ٣٣٣٠ (د - ٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٤١٩ (د - ٣٠) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٥/٣١ جيم المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، و ٩٠/٣٢ دال المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٢/٣٣ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ٥٢/٣٤ دال المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، و ١٣/٣٥ دال المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، و ١٤٦/٣٦ هاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ١٢٠/٣٧ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ٨٣/٣٨ باء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٩٩/٣٩ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٦٥/٤٠ باء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٦٩/٤١ باء المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ٦٩/٤٢ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٥٧/٤٣ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٧/٤٤ باء المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٧٣/٤٥ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/٤٦ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٦٩/٤٧ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٠/٤٨ باء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

-----